«الجيش الحر» طالب قهوجي بإطلاق خمسة من عناصره

لبنان انتقل إلى «التفاوض المباشر» مع خاطفي عسكرييه

| بيروت - «الراي» |

عشية طيّ ملف العسكريين اللبنانيين الاسرى لدى تنظيمي«الدولة الاسلامية» (داعش) و«جبهة النصرة» شهره الرابع بعد غد الثلاثاء، اتخذت هذه القضية التي يتداخل فيها السياسي بالأمني بالانساني منحى جديداً مع قرار بيروت بالانتقال الى مرحلة التفاوض «الجدي المباشر والفوري» مع الخاطفين وذلك في اطار ما اعلنت الحكومة انه «السعي الحثيث لحل موضوع العسكريين ووقف أي عمل قد يطال حياتهم وسلامتهم».

وجاء قرار الحكومة اللبنانية بالتفاوض المباشر عبر وسطاء محليين والذي شكّل العامل الرئيسي الذي جمّدت بموجبه «جبهة النصرة» قرارها بإعدام العسكري علي البزال (كانت هددت بتنفيذه ليل اول من امس)، ليطرح علامات استفهام حول مصير الوساطة التي تضطلع بها قطر في هذا الملف عبر السوري احمد الخطيب الذي قال في تصريح «ان الدوحة حريصة على بذل كل الجهود الممكنة لحل قضية العسكريين وهي طلبت رسمياً من (جبهة النصرة) وقف اعدام البزال وإعطاء فرصة لعملية التفاوض الأمر الذي وافق عليه الشيخ (أبو مالك) أمير جبهة النصرة في القلمون». واذ لفت الى «أن المفاوضات ما زالت مستمرة لكنها تسير ببطء»، تمنى على الجانبين «تذليل كل العقبات لإنهاء هذا الملف نهاية سعيدة»، مؤكداً أنه «في حال وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، ستعلن قطر اعتذارها عن عدم الاستمرار في المفاوضات وإعطاء فرصة لأطراف أخرى».

وفيما فُهم كلام الخطيب الذي لم يحرز تقدماً في الملف منذ 20 يوماً على انه تمهيد لانسحاب قطر من الملف ليبقى لبنانياً في عهدة الحكومة عبر المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم على ان يتولى التواصل المباشر مع خاطفي العسكريين كل من الشيخ مصطفى الحجيري والشيخ جاسم العسكر، لم تستبعد بعض الدوائر ان تبقى القناة القطرية حاضرة في الملف ولو من باب الإسناد وتفكيك اي ألغام قد تحتاج الى تدخل «دول».

وأتى هذا التحوّل في ملفّ العسكريين الأسرى (عددهم 26) بعد يوم من التوتر العالي بين اهالي المخطوفين والسلطة السياسية ممثلة بوزارة الداخلية التي قامت بقمع تحرك كان هؤلاء يقومون به في محلة الصيفي اذ عمدت القوى الأمنية بفتح الطريق التي أقفلوها بالقوة، وهو التطور الذي سرعان ما انعكس «كباشاً» داخل الحكومة نفسها ولا سيما بين وزير الداخلية نهاد المشنوق الذي كان اعلن انه لن يسمح بقطع اي طريق بعد اليوم وبين النائب وليد جنبلاط الذي انتقد ووزيره وائل ابو فاعور «بالصوت العالي» التعرض «المعيب» للأهالي بـ «القوة الغاشمة والفاشلة» داعياً المشنوق الى «التواضع».

وما زاد من تعقيد الموقف ان «جبهة النصرة» التي كانت امهلت لبنان 24 ساعة لإطلاق الموقوفة جمانة حميد (كانت اوقفت قبل اشهر وهي تقود سيارة مفخخة في جرود عرسال) وإلا تصفية الجندي البزال، بقيت حتى ساعة متأخرة من ليل الجمعة متمسكة بتنفيذ تهديدها وهو ما استدعى اتصالات مكثفة استمرت حتى منتصف ليل الجمعة - السبت باشراف رئيس الحكومة تمام سلام على خط بيروت - الدوحة وإحياء وساطة كان سبق ان اضطلع بها الشيخ مصطفى الحجيري (المعروف بـ «أبو طاقية») بعيد أسْر العسكريين وهي الوساطة التي علقت في أعقاب بدء وساطة قطر علماً انها افضت على مراحل الى استعادة 13 عسكرياً وعنصر امن كانوا من بين الذين خُطفوا في 2 اغسطس الماضي في عرسال.

وكان بارزاً ان الحجيري (وهو إمام مسجد في بلدة عرسال البقاعية)، الذي التقى امس مسؤولو «النصرة» في جرود القلمون في اطار متابعة ملف العسكريين، سيتولى التواصل مع الخاطفين رغم انه ملاحق من القضاء اللبناني الذي اصدر بحقه في اكتوبر الماضي مذكرة توقيف بعدما اتُهم بـ «الانتماء الى تنظيم ارهابي مسلح (جبهة النصرة) بهدف القيام بأعمال ارهابية».

ورأت دوائر مراقبة في بيروت ان الحكومة اللبنانية بقرارها اخذ المبادرة في ملف المخطوفين عبر التواصل المباشر على قاعدة ما سبق ان وافقت عليه اي تخلية 5 سجناء اسلاميين من سجون لبنان و50 من السجون السورية لقاء كل اسير، استفادت من الإحراج الذي سبّبه لها قيام «حزب الله» بالتفاوض مع «الجيش السوري الحر» وعقد صفقة معه افضت الى استعادة أسيره عماد عياد مقابل الافراج عن عنصرين من «الحر» كان يحتجزهما، من دون ان تعني خطوة الحكومة ان الأمر سيمرّ بلا اعتراضات من داخلها بدليل المناخ الذي عبّرت عنه تقارير صحافية وعكست سخونة في العلاقة بين أطراف وزارية من 8 مارس والنائب جنبلاط اذ نُقل عن مصدر وزاري انه «يستطيع جنبلاط إقناع الأهالي بأنه يعمل لمصلحتهم، لكننا لن نبقى ساكتين عن إدارته للملف، نحن موجودون في الحكومة ونعلم ما الذي يريده بيك المختارة».

وفي موازاة البيان الرسمي الذي صدر عن «جبهة النصرة» امس وأعلنت فيه رسمياً تأجيل إعدام علي البزال بعد تلقيها وعودا من الدولة اللبنانية بتنفيذ مطالبها والبحث بها ابتداء من يوم امس «بشكل جادٍ وواضح وعلني، والالتزام بإطلاق سراح أسرى مقابل الأسرى المحتجزين لدينا»، قام اهالي العسكريين المخطوفين حاجز محبة وقدموا الورود الى المواطنين وعناصر قوى الامن الداخلي في محلة الصيفي في خطوة «مصالحة» عبروا فيها عن انهم ليسوا ضد قوى الامن الداخلي التي اصطدمت معهم اول من امس.

وفي سياق غير بعيد، برز كتاب وجّهه «رئيس هيئة الأركان العامة» (الجيش السوري الحر) العميد الركن أحمد خالد بري إلى قائد الجيش اللبناني العماد جان قهوجي تحدث فيه عن انه «كثر في الآونة الأخيرة التعرض لعناصر الجيش السوري الحر واعتقالهم من بعض العناصر والحواجز داخل الأراضي اللبنانية».

وتمنى الكتاب من قهوجي «العمل على إطلاق سراح هؤلاء العناصر فوراً ومعاملتهم معاملة اللاجئين اللائذين بكم هرباً من الموت ومنع تسليمهم إلى السلطات السورية أو حزب الله».

واوضح ان «الإخوة هم: النقيب محمد عبد الكريم ناصيف، ياسر عيروط، محمد أحمد الخطيب، أحمد محمد خالد إسماعيل ولؤي عبد الرحمن زينو، وجميعهم من لواء (وأعدوا) من الجيش الحر».

الحريري أراح «حزب الله» ... بنعيه حظوظ عون

... ويلاقي شهر الأعياد بحوار تقوية «المناعة» ضد ... «الانفجار»

| بيروت - «الراي» |

تؤشر الوقائع الأمنية والسياسية في بيروت الى انه سيتاح للبنانيين اضاءة أنوار الميلاد ورأس السنة، والتمتع بمناخ هادئ مع تراجُع اي مظاهر للإضطراب الامني في الداخل، وتوقُّع تلاشي حالات الاحتراب السياسي الى الحدود الدنيا.

واذا لم تحصل مفاجآت دراماتيكية من النوع الذي تعوّده لبنان بين الحين والآخر، فانه سيكون في وسع اللبنانيين «التباهي» بأنهم نجحوا في خفض ارتدادات حرائق المنطقة على بلادهم الى الحد الذي حال من دون الانزلاق نحو الاسوأ.

ففي اللحظة التي تحوّلت دول المنطقة «مستودع نار»، من سورية الى ليبيا مروراً بالعراق واليمن، فان المخاض السياسي - الامني الذي يستوطن لبنان لم يبلغ حد الإنفجار لأسباب داخلية وخارجية عكست تقاطعاً حول الحاجة الى حماية الاستقرار.

وبدا ان لبنان، الذي أفاد من هذا المناخ الاقليمي - الدولي سابقاً بإمرار تشكيل حكومة «ربْط نزاع» بين اللاعبين المحليين في ملاقاة الفراغ في رئاسة الجمهورية، يتجه من جديد نحو تحصين واقعه الداخلي مستفيداً من فرصة خارجية مؤاتية.

وتشكل مبادرة رئيس الحكومة السابق زعيم «تيار المستقبل» سعد الحريري في الذهاب الى حوار غير مشروط مع «حزب الله» التطور الأهمّ والواعد في اتجاه إرساء واقع سياسي جديد في البلاد من شأنها تعزيز فرص الانفراج وإبعاد اي أخطار انفجار يهبّ من المنطقة.

ورغم ان «حزب الله» لم يعلن بوضوح موقفه من المضمون السياسي لمبادرة الحريري الحوارية، فانه سبق لامينه العام السيد حسن نصرالله ان ابدى استعداداً لملاقاة اليد الممدودة للحريري كاشفاً عن أدوار لحلفاء وأصدقاء في التمهيد للرغبة المتبادلة بين «المستقبل» و«حزب الله» بالجلوس معاً.

واذا كان الحريري اكد في اطلالته اخيراً ما سبق ان اشارت اليه «الراي» حيال جدول الاعمال المحتمل للحوار المتوقع ان يتضمن الانتخابات الرئاسية وقانون الانتخاب والحكومة العتيدة، فان الانظار تتجه الى موعد انعقاد «الطاولة الثنائية» ومدى استعداد الطرفين لابداء المرونة الكافية للخروج بنتائج عملية.

والاكيد في هذا السياق ان رئيس البرلمان نبيه بري «عراب» هذا الحوار المرتقب ينتظر تسلم «مسودة» جدول الأعمال من الطرفين للمواءمة بين بنودها، وسط اعتقاد بان الجميع يميلون الى طرح قضايا محددة وواقعية تفادياً لـ «تكبير الحجر» وارتداده سلباً على الواقع الداخلي.

وثمة اجواء توحي في بيروت بان مدير مكتب الرئيس الحريري، نادر الحريري، والمعاون السياسي لنصرالله، الحاج حسين خليل يعملان على تحضير اوراقهما الى الطاولة التي يمكن ان تستضيف في المرحلة الاولى ممثلين عن بري والزعيم الدرزي وليد جنبلاط بـ «صفة مراقب».

ونقل عن بري في هذا السياق وصفه موقف الحريري الحواري بالـ «جيد»، موضحاً انه «جاء ليؤكد ما سبق أن أعلنته حول جدول الأعمال وضرورة وضع سلاح المقاومة والملف السوري جانباً لصعوبة التفاهم حولهما». واشار الى أن «الأفكار الحوارية التي طرحها الحريري واقعية، لا سيما لجهة وجوب احتواء الفتنة المذهبية. وهذا ما يريده أيضا الامين العام لـ حزب الله. وايضا موضوع الأمن في البقاع ومبدأ الرئيس التوافقي من دون الخوض في الأسماء»، مؤكداً أن «الحوار يملك فرصاً للنجاح لأنه سيتناول مسائل قابلة للأخذ والرد وبالتالي لإمكان التفاهم عليها»، لافتاً الى أنه من حيث المبدأ يدفع باتجاه جمع الفريقين، وجهاً لوجه، ليخوضا الحوار بمفردهما، لكن اذا طلبا مني التدخل لاحقا فأنا جاهز، مكرراً أنه لا يمانع حصول الحوار في عين التينة.

واللافت ان حلفاء «المستقبل» و«حزب الله» من المسيحيين لم يعلنوا مواقف حاسمة من الحوار الثنائي بين القوتين السنية والشيعية الابرز في البلاد، لكن الاشارات الاولية عكست دعماً من مسيحيي «14 مارس» للحريري في مسعاه، مقابل ارتياب الحليف الرئيسي للحزب، اي زعيم «التيار الوطني الحر» العماد ميشال عون.

وقالت اوساط واسعة الاطلاع في بيروت لـ «الراي» ان ارتياب عون مرده الى ان اي حوار فعلي بين اي طرفين في الداخل في شأن ملء الفراغ الرئاسي لا بد من ان يتجه نحو تفاهم على مرشح تسوية لرئاسة الجمهورية، الامر الذي يجعل حظوظ عون مجرّد صفر.

وثمة مَن يعتقد ان اطلالة الحريري ونعيه لحظوظ عون كمرشح توافقي يمكن ان تكون قد أراحت «حزب الله» الذي أصبح في امكانه إبلاغ زعيم «التيار الوطني الحر» ان الحزب لا يملك القدرة على حمله الى القصر الجمهوري بمفرده، مما يملي تالياً الذهاب الى رئيس تسوية.

توقيف لبنانيين اثنين وسوري بتهمة كتابة شعارات «داعش»

بيروت - د ب أ - أوقفت القوى الأمنية اللبنانية امس، لبنانيين اثنين وسوريا في بلدة كيفون في جبل لبنان إثر ظهور كتابات لـ «داعش» على أحد الجدران في البلدة. وذكرت«الوكالة الوطنية للاعلام»اللبنانية الرسمية أن «عناصر مكتب أمن الدولة تمكنوا بعد استقصاءات مكثفة، من القبض على ثلاثة أشخاص، بينهم لبنانيان من بلدة كيفون وشخص سوري إثر ظهور كتابات لداعش وهي عبارة عن أن (الدولة الاسلامية) قادمة، وعلم لداعش على أحد الجدران في بلدة كيفون مقابل حسينية البلدة». وأضافت الوكالة انه تم تسليم الموقوفين الى الجهات المختصة بعد التحقيق معهم.

عباس يطلع لجنة «مبادرة السلام» على انتهاكات تل أبيب

«الوزاري» العربي يقرّ خطة تحرّك لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين

الشيخ صباح الخالد متوسطاً عباس والعربي في «وزاري» مبادرة السلام العربية (خاص - «الراي»)

| القاهرة، القدس - «الراي» |

وافق مجلس الجامعة العربية، على مستوى وزراء الخارجية في ختام الاجتماع غير العادي مساء أمس، على خطة التحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي فلسطين.

وتتضمن الخطة «طرح مشروع القرار العربي بإنهاء الاحتلال في شكل رسمي أمام مجلس الأمن، واستمرار التشاور في هذا الشأن مع الدول الأعضاء في المجلس والمجموعات الإقليمية والقارية والدولية».

وكلف المجلس في قرار أصدره في ختام أعمال دورته غير العادية المستأنفة برئاسة موريتانيا وحضور رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، وفدا وزاريّا عربيّا مفتوح العضوية برئاسة الكويت (رئيسة القمة العربية ولجنة مبادرة السلام العربية) وعضوية موريتانيا (رئيس مجلس الجامعة العربية) والأردن (العضو العربي في مجلس الأمن) ودولة فلسطين والأمين العام للجامعة العربية، لإجراء ما يلزم من اتصالات وزيارات لحشد الدعم الدولي لمشروع القرار العربي أمام مجلس الأمن.

وأيّد المجلس مسعى دولة فلسطين للانضمام إلى المؤسسات والمواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية، بما فيها الانضمام الى محكمة الجنايات الدولية.

وأكد، «التمسك بمبادرة السلام العربية التي طرحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وأقرتها قمة بيروت 2002، حيث لاتزال الحل الأمثل لحل القضية الفلسطينية والتفاعل الإيجابي مع المبادرات الساعية لاستئناف المفاوضات وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على أساس هذه المبادرة».

وذكرت مصادر ديبلوماسية عربية، أن عباس أطلع، امس، اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية خلال اجتماعها، في مقر الجامعة، على التطورات الراهنة في القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها.

وعقدت اللجنة اجتماعها، أمس، برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح وبحضور عباس والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي و وزراء الخارجية العرب.

وقبيل اجتماعات اللجنة، أجرى العربي محادثات مع الشيخ صباح الخالد لمتابعة تطورات القضية الفلسطينية والجهود التي تقوم بها اللجنة في هذا الشأن، ثم انضم إلى الاجتماع وزير الخارجية الأردني ناصر جودة باعتبار بلاده العضو العربي غير الدائم في مجلس الأمن.

من ناحيته، أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي، لدى استقباله عباس، أن «القضية الفلسطينية تأتي دائما ضمن أولويات السياسة الخارجية المصرية، ودائما ما تكون على جدول أعماله في جميع لقاءاته الخارجية».

الى ذلك، قرر الجيش الإسرائيلي تشديد الحراسة على المستوطنين في الضفة الغربية خصوصا من «الإنتاش» اللواتي يتحركن من مناطق لأخرى عبر محطات الحافلات والسيارات الخاصة.

البحرينيون اقترعوا في جولة الإعادة للانتخابات النيابية في 34 دائرة

المنامة - كونا - انطلقت، أمس، عملية الاقتراع لجولة الاعادة للانتخابات النيابية البحرينية في 34 دائرة انتخابية بعد انتهاء الجولة الاولى منها بوصول ستة اعضاء فقط من اصل 266 مرشحا موزعين على 40 دائرة انتخابية.

ونقل التلفزيون البحريني بدء عملية التصويت في مراكز الاقتراع للدوائر الـ34 التي يتنافس فيها 68 مرشحا بواقع مرشحين في كل دائرة انتخابية.

واقتصرت جولة الاعادة في الدوائر الـ 34 على أعلى مرشحين اثنين حصولا على الاصوات في الجولة الاولى ليصل احدهما لاستكمال عضوية المجلس المكون من 40 عضوا منتخبا.

وتعتبر هذه الانتخابات الرابعة منذ بدء المشروع الاصلاحي للعاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة عام 2002 بوجود مؤسسات تشريعية تشارك الحكومة في صنع القوانين والتشريعات مثل مجلس النواب المنتخب ومجلس الشورى المعين من قبل الملك، وكلاهما يشكلان المجلس الوطني البحريني.

اليمن يبدأ بترحيل 400 طالب دين من دول خليجية وأجنبية

حوثيون على إحدى نقاط التفتيش في صنعاء (رويترز)

صنعاء - من طاهرحيدر

أعلن «التجمع اليمني للاصلاح» والحوثيون في حركة «انصار الله»، ان الجانبين عقدا خلال الاسبوع الماضي لقاء غير مسبوق بهدف خفض التوتر في اليمن الذي اصبح على حافة الفوضى، بينما بدأت الحكومة بترحيل 400 طالب ديني اجنبي، غالبيتهم من دول الخليج، من محافظة لحج الجنوبية، بضغط حوثي.

واعلن الحوثيون في بيان نشر على الانترنت ليل الجمعة - السبت (أ ف ب) ان «وفدا من التجمع اليمني للاصلاح التقى بالسيد عبد الملك بدر الدين الحوثي زعيم انصار الله أمس (مساء الخميس) من أجل طي صفحة الماضي والتوجه نحو بناء الثقة».

واضاف البيان، ان الجانبين عبرا عن رغبتهما في «التعاون في بناء الدولة وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني واتفاق السلم والشراكة».واوضح ان «الجميع ابدوا رغبتهم في التعاون والتعايش عملا بمبادئ الإسلام الحنيف التي تدعو إلى الأخوة والمحبة والسلام واستشعاراً للمسؤولية الوطنية والأخلاقية والمخاطر المحدقة التي تحيط باليمن». وتابع انه «تم الاتفاق بين الجانبين على استمرار التواصل لإنهاء كافة أسباب التوتر ومعالجة التداعيات التي حدثت خلال الفترة الماضية».

الى ذلك، اعلن محافظ لحج احمد المجيدي البدء بترحيل 400 اجنبي من معهد سلفي في المحافظة.

ولم يكشف المحافظ السبب، غير ان مصدرا حكوميا كشف لـ «الراي» ان«الطلب جاء من الحوثيين، وحتى يتفادوا أي مواجهات معهم في حال حدث مواجهات مسلحة في المحافظة بين الحوثيين وتنظيم القاعدة، كما جرى في دماج في محافظة صعدة مطلع العام الجاري».

ووفقا للمصدر نفسه، فان الطلاب هم من الجنسية الاميركية والخليجية والبريطانية والإندونيسية والجزائرية والتونسية والليبية والمغربية والمصرية والسورية، مشيراً، الى أن«نحو 15 طالباً منهم هربوا فور سماعهم بقرار الترحيل ويُعتقد انهم انضموا الى تنظيم القاعدة».

وفي السياق، اكد تنظيم«القاعدة» في اليمن في رسالة نقلها المركز الاميركي لمراقبة المواقع الاسلامية «سايت» انه نفذ تفجيرين مساء الخميس الماضي، قرب سفارة الولايات المتحدة في صنعاء.

لقاء لبناني - فلسطيني في وزارة الدفاع: المولوي في «عين الحلوة»

| بيروت - «الراي» |

كشفت مصادر فلسطينية مطلعة لـ «الراي» ان اجتماعا سياسيا أمنيا لبنانيا فلسطينيا عُقد في مقر وزارة الدفاع اللبنانية في اليرزة بين نائب مدير مخابرات الجيش اللبناني العميد عبد الكريم يونس ومساعده للشؤون الفلسطينية العميد سهيل خوري ووفد من قيادة «تحالف القوى الفلسطيني» برئاسة أمين السر مسؤول منظمة «الصاعقة» في لبنان «ابو حسن غازي» ومشاركة ممثلي حركة «حماس» و«القيادة العامة» و«الانتفاضة» و«جبهة التحرير الفلسطينية».

وابلغت مصادر المشاركين الى «الراي» ان الجيش اللبناني اعاد التأكيد امام الوفد القيادي الفلسطيني ان المطلوب للعدالة اللبنانية شادي المولوي (خاض مواجهات مع الجيش في طرابلس قبل اسابيع) موجود في عين الحلوة مئة في المئة، وهناك ادلة دامغة لا لبس فيها، مؤكداً في الوقت نفسه عدم تحميل الفلسطيني مسؤولية ما جرى، ومطالبا القوى الفلسطينية كافة بإعلان موقف واضح وصريح وجدي بعدم القبول بايواء اي مطلوب وتأكيد حيادية المخيمات في الخلافات اللبنانية الداخلية ولا سيما اذا تعلق الامر بقضايا أمنية وإرهابية.

ووفق المصادر الفلسطينية، فان الوفد تبلغ ان «مَن قام بادخال المولوي لبناني وليس فلسطينيا ولكن العتب الكبير على توفير الغطاء الامني له والقيام باحتضانه من البعض في ظل الموقف الرافض لايواء اي مطلوب وهو ما اعتُبر تناقضاً واضحا، وان موقف الجيش اللبناني هو اننا لن نحمل المخيم مسؤولية ما جرى، وقد ابدينا تعاوناً كبيراً في مسألة تسهيل الحركة والتنقل على الحواجز العسكرية لاننا نرفض العقاب الجماعي، ولكن بالمقابل فان المطلوب موقف حاسم وعمل جدي من القوى الفلسطينية كافة لانهاء هذه «الورطة المشتركة»ولا سيما انه تبين ان لا حاضنة شعبية لهذا الامر».

ووصف امين سر «التحالف» ابو حسن غازي، اللقاء بانه «كان ايجابياً وطرحت فيه كل القضايا بمسؤولية مشتركة، نافيا ان يكون قد تم توجيه طلب رسمي بتسليم المطلوب مولوي او تحديد مهلة زمنية نتيجة التعقيدات المتداخلة في المخيم، غير انه جرى تأكيد ضرورة استمرار التعاون والتنسيق منعا لتحويل المخيم الى ملاذ آمن للمطلوبين».

مصرع مسلّح في عملية تمشيط للجيش

مقتل محتجين وإصابة العشرات في مواجهات مع الشرطة الجزائرية

الجزائر - وكالات - قتل شابان وأصيب العشرات بجروح متفاوتة في تظاهرات عنيفة مع قوات الشرطة، اول من امس، في مدينة تقرت في ولاية ورقلة الغنية بالنفط جنوب الجزائر.

وأكدت مديرية الصحة في ولاية ورقلة تسجيل حالتي وفاة وسط المحتجين هما تومي مفتاح (24 عاما) ونور الدين مالكي (20 عاما)، اضافة الى جريحين حالتهما حرجة جدا من بين 29 مصابا منهم 9 من افراد الشرطة.

وذكرت تقارير إعلامية ان سكان أحد الاحياء في مدينة تقرت خرجوا في تظاهرة احتجاجا على تأخر السلطات في منحهم قطع اراضي للبناء، لكن تدخل الشرطة لتفريقهم ادى الى اعتقال 29 منهم، وعندما انتقل السكان الى مركز الشرطة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين اندلعت مواجهات عنيفة بين الطرفين.

الى ذلك، أعلنت وزارة الدفاع الجزائرية عن مقتل مسلح في عملية تمشيط لمفرزة من قوات الجيش في ضواحي منطقة تيفراسن في ولاية جيجل التي تقع على مسافة 350 كيلومترا شرق البلاد.

وأوضحت في بيان نشرته في موقعها الالكتروني أنه «في إطار مكافحة الإرهاب، تمكنت مفرزة من قوات الجيش بالقطاع العملياتي لجيجل بالناحية العسكرية الخامسة، من القضاء على إرهابي أثناء عملية تمشيط بضواحي تيفراسن في ولاية جيجل».

وأشارت الى «نجاح عناصر من جهاز الدرك الوطني في عين قزام في الناحية العسكرية السادسة (جنوب البلاد) خلال دورية، في توقيف شخصين اثنين من جنسية جزائرية وضبط سيارة وما يقارب 1000 لتر من الوقود موجهة للتهريب.